



www.
www.
www.
www.
Ghaemiyeh.com
.org
.net
.ir

عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ بْنُ الْكَاظِمِ

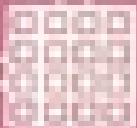
١٢

الْمُتَقْصِدُ لِلْأَفْوَاتِ الظَّاهِرِ
فِي الْبَحْثِ عَنِ الرَّضَا وَالْغَمَرِ

تألِيف
الْعَلَيْهِ السَّلَامُ
الْعَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَالْكَلَمُ

لِلْمُتَقْصِدِ لِلْأَفْوَاتِ الظَّاهِرِ

١٢٨ - ٦٢٨



جِمِيعِ
مَارِسَةِ تَعْرِيفِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

استقصاء النظر فى البحث عن القضاء و القدر

كاتب:

علامه حلی ، حسن بن یوسف بن مطهر

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحرييات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر
٦	اشارة
٦	اشارة
١٠	تمهيد:
١٢	التعريف بالرسالة:
١٥	العلامة الحلى فى سطور:
١٨	تحقيق الرسالة:
٢٠	[مقدمة المؤلف:]
٦٧	تعريف مركز

استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر

اشارة

شماره کتابشناسی ملی : ع ٤٢٤٦/١

سرشناسه : علامه حلی حسن بن یوسف ٦٤٨ - ق ٧٢٦

عنوان و نام پدیدآور : استقصاء النظر في البحث عن القضا و القدر [نسخه خطی حسن بن یوسف علامه حلی به خط محمدبن حسنعلی الالاری وضعیت استنساخ : ق ١٢٨٠]

آغاز ، انجام ، انجامه : آغاز نسخه "بسم الله الرحمن الرحيم الغفار القديم القهار العظيم الستار الذي خلق الانسان و منحه القدر" ...
انجام نسخه "فإذا لم يفعل الوزير الفعل ثبت العجز هنا و الفرق بين الصورتين ثابت

معرفی کتاب در این اثر که بنا به درخواست اولجایتو خدابنده تالیف شده مسائل مربوط به قضا و قدر و جبر و اختیار مورد بحث قرار گرفته و در آن آراء مختلف فلسفی و کلامی بررسی شده است این اثر به سال ١٣٥٦ق در نجف به چاپ رسیده است این اثر در یک مجموعه ١١٢ برگی قرار دارد

مشخصات ظاهري : برگ ١-١٥ پ ١٥ سطر، اندازه سطور ١٣٥X٧٠، قطع ١٨٠X١١٥
یادداشت مشخصات ظاهري : نوع کاغذ: فرنگی نخودی

مشخصات نشر : مشعر

خط: نستعليق

حوالى اوراق نسخه در حاشیه تصحیح شده منابع اثر، نمایه ها، چکیده ها : منابع دیده شده مرعشی (٣٦٢:٧)، ذریعه (٣١:٢)،
مشار عربی (ص ٤٩)

موضوع : شیعه -- عقاید

قضا و قدر -- قرن ق ٨

شناسه افروده : لاری محمدبن حسنعلی قرن ١٣ق کاتب شماره بازیابی : ٥٥٩
ص: ١

اشارة

تمهيد:

مسألة الجبر والتقويض من المسائل التي دار البحث عنها بين علماء المسلمين، وافترقوا فيها إلى ثلاثة أقوال:
الأول: العبد مجبر على أفعاله، ولا قدرة له ولا اختيار في ما يفعله، وأن الله تعالى هو خالق أفعال العباد شرّها وخيرها.
ويرجع منشأ هذا القول إلى أن بعض الحكام الظالمين لما أرادوا تبرير ظلمهم وفسقهم وفجورهم، روجوا فكرة الجبر، لتكون النتيجة:
نسبة أعمالهم وقبائحهم إلى الله تعالى فيجب الرضى بها، ولا يجوز الاعتراض عليها، كما أنّهم دسوا الكثير من الأحاديث ووضعوها
لأجل ترسيخ

ص: ٦

مقامهم، كوجوب إطاعة الأمراء مطلقاً، ولو كانت أوامرهم مخالفه للشريعة المقدسة!!!.

الثاني: العبد مفروض له كل شيء، وأن الله لما خلق الخلق فرض لهم كل شيء، فلا دخل له في خلقه غير أن سواهم أول مرّة.

الثالث: لا جبر ولا تفويض بل منزلة بين المترلتين، أو أمر بين أمرتين، كما قاله الإمام جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

فالعبد له اختيار في أفعاله، ويحسن في قراره نفسه أنه مختار في أفعاله، فهو يفرق بين سقوطه من شاهق وبين نزوله من الأعلى بواسطة السلم.

ومع وجود الإختيار في انتخاب الأفعال، يعلم العبد أنه لو لا قدرة الله لما استطاع أن يتحرّك أو يخطو خطوة واحدة.

فالله يعطي القدرة للعبد والقدرة على أن يتحرّك ويعمل، ويعطيه الإختيار في انتخاب الأفعال وكيفيتها.

ومثله كمثل إنسان أُصيبت يده بسلل لا يستطيع أن

ص: ٧

يحرّكها، ثم إِنَّهُ أُتْبِعَ لَهُ بِوَاسْطَةِ جَهَازٍ كَهْرَبَائِيٍّ يُرْبِطُ يَدَهُ بِحِلْمٍ يَصْبِحُ قَادِرًا عَلَى تَحْرِيكِكَ يَدَهُ بِنَفْسِهِ فِي حَالَةِ اِتَّصَالٍ يَدَهُ بِذَلِكَ الْجَهَازِ، فَمَا دَامَتْ يَدَهُ مَتَّصِلَةً بِالْجَهَازِ تَحْرِكَتْ، وَتَكُونُ الْحَرْكَةُ بِاِخْتِيَارِهِ لَا بِاِخْتِيَارِ الْجَهَازِ، فَإِذَا فَصَلَ الْجَهَازُ عَنْ يَدِهِ عَدَمَتِ الْحَرْكَةُ. هَذِهِ هِيَ الْأَقْوَالُ الْثَّلَاثَةُ فِي مَسَأَلَةِ الْجَبْرِ وَالْتَّفَوِيقِ، لَكُلِّ قَوْلٍ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَحاوَلُوا أَنْ يَبْرُهُنَّوْا عَلَى أَحْقَيِّهِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِالْبَرَاهِينِ الْعُقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ، وَأَلْفَوْا فِي ذَلِكَ الْكَثِيرَ.

التعريف بالرسالة:

وَمِنْ أَلْفِ وَبِحْثٍ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ، وَاسْتَفْصَاصِي أَدَلَّهَا بِإِيْجَازٍ، وَتَبْنَى الْقَوْلُ الْثَالِثُ: لَا جَبْرٌ وَلَا تَفْوِيقٌ بَلْ مِنْزَلَةُ بَيْنِ الْمُتَّرَلَتَيْنِ، الْعَلَمَاءُ الْحَلَّى رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

كَتَبَ هَذِهِ الرَّسَالَةَ بِطَلْبٍ مِنَ السُّلْطَانِ أُولَجَايِتُو خَدَابِنَدِهِ مُحَمَّدٌ لِمَا سَأَلَهُ نَظَرُ الْأَدَلَّةِ الدَّالِلَةِ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ اِخْتِيَارًا فِي أَفْعَالِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرَ مُجْبَرٍ عَلَيْهَا.

ص: ٨

وهذه الرسالة مع صغر حجمها فهي جامعه لأهم الأدلة وأدقها حول هذا الموضوع، وبعبارة موجزة. ففي بداية الرسالة قرر محل النزاع بذكر أقوال علماء المسلمين حول هذه المسألة، ومن ثم شرع بعرض الأدلة الدالة على أن للعبد اختياراً في أفعاله.

فقال رضوان الله عليه: والحق أنا فاعلون، ويدل عليه العقل والنقل، أما العقل فلوجوه ... وذكر ثمانية عشر وجهاً يحكم العقل بها على أن للعبد اختياراً في أفعاله غير مجبى عليها.

وقال قدس الله نفسه: وأمّا المنقول فوجوه ... وذكر ثمانية عشر وجهاً أيضاً، في كل وجه تطرق لذكر عدّة آيات صريحة بأنّ العبد مختار في أفعاله لا - مجبى عليها، كالأيات الدالة على مدح المؤمن على إيمانه وذم الكافر على كفره والوعد بالثواب على الطاعة والعقاب على المعصية، والأيات الدالة على المجازاة على الأفعال، والأيات الدالة على أنّ أفعال العباد مستندة إليهم وصادرة عنهم، ...، ثم ذكر بعد ذكره للأيات الدالة على أنّ للعبد اختياراً، رواية

ص: ٩

شريفة عن أمير المؤمنين عليه السلام لما سأله الشامي: أكان مسيراًك إلى الشام بقضاء الله وقدره، ثم شرح عدّة فقرات منها، ثم ذكر حديثاً عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام لما سأله أبو حنيفة: المعصية ممّن.

وتعرض رحمة الله في آخر الرسالة إلى ذكر أهم احتجاجات الذاهبين إلى أن العبد مجبر على أفعاله لا اختيار له فيها، وذكر أربع وجوه من احتجاجاتهم، ثم أجاب عنها واحدة واحدة من حيث المعارضة ومن حيث الحل.

فخرجت رسالة جامعة شاملة تبيّن المسألة بوضوح، وتهدي القارئ إلى سواء السبيل.

وأمّا نسبة هذه الرسالة إلى العلامة، فهي نسبة قطعية، كما نسبها العلامة لنفسه في كتابه الخلاصة: ٤٨، ونسبها للعلامة أيضاً أكثر من ترجمة، كالسيد الأمين في الأعيان ٥: ٤٠٥، والشيخ الطهراني في الدرية ٢: ٣١ - ٣٢.

وذكر هذه الرسالة بعض الأعلام باسم: استقصاء البحث والنظر في القضاء والقدر، وذكرها آخر باسم: استقصاء البحث والنظر في مسائل القضاء والقدر، وقد

ص: ١٠

تسمى رسالة إبطال الجبر.

كتب بعض علماء الهند كتاباً في رد هذه الرسالة.

فرّد القاضي الشهيد بكتاب سماه: النور الأنور والنور الأزهر في تنوير رسالة القضاء والقدر.

العلامة الحلى في سطور:

ومؤلف هذه الرسالة، هو العلامة على الإطلاق، الذي لم يكُن يجهل اسمه مَنْ لَهُ أَقْلَى ممارسة للعلوم وحُبُّ العلماء. سُجِّلت الكتب باسمه وذكره وعلمه وورعه وتقواه في صحائف من نور، ولسْتُ بصدق ترجمته، فذلك يستلزم أن تخرج الرسالة عن الاختصار والإيجاز، ولكن أكتفي ببعض المقتطفات عن حياته وبذكر بعض أقوال علماء أهل السنة في حقه، وأُحيل القارئ العزيز إلى ما كتبه العلماء عن حياته، وإلى ما كَبَّتْتُهْ مفاصِلًا في مقدمة بعض كتب العلامة عن حياته العلمية والعملية والجهادية، وإلى الموسوعة التي أنا الآن بصدق تنظيمها عن حياته، والتي ستخرج في عدّة مجلّدات إن شاء الله.

ص: ١١

فهو: الحسن بن يوسف بن على بن مطهر، أبو منصور، الحلّي.
ولد في شهر رمضان عام ٦٤٨ هـ.

نشأ بين أبوين صالحين، وشارك في تربيته مشاركة فعالة خاله المعظم المحقق الحلّي.

قرأ على والده سديد الدين يوسف بن على بن المطهر، وعلى خاله نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلّي، وعلى الشيخ نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، وعلى الشيخ نجم الدين على بن عمر الكاتب القزويني، وعلى الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكيشى، وغيرهم كثير.

قرأ عليه وروى عنه ولده فخر المحققين محمد، وابنا أخيه السيد عميد الدين عبد المطلب والسيد ضياء الدين عبد الله الحسيني الأعرجي، والشيخ قطب الدين محمد بن محمد الرازى شارح الشمسية، وغيرهم كثير.
ألف في الفقه والأصول والكلام والحكمة والحديث والرجال والتفسير والنحو والأدعية و ... ما جاوز المائة

ص: ١٢

كتاب.

تشيّع على يده السلطان محمد خدابنده بعد مقدّمات ومساعي اشتراك فيها علماء الشيعة.
كانت له مع علماء سائر الفرق الإسلامية مناظرات حرّةٌ علنيةٌ وبروح موضوعية.

كانت أخلاقه الحسنة وسجاياه الكريمة تضرب بها الأمثال، حتى أنّ موقفه مع الله خصوصه ابن تيمية كان مرناً مع كمال الأخلاق، فنقل السخاوي كما في هامش نسخة (أ) من الدرر الكامنة ٢: ٧٢ عن شيخه: أنّه بلغه أنّ ابن المطهر لما حجّ اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا، فأُعجب ابن تيمية بكلامه، فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذي تسميه ابن المنجس!!.

توفى رضوان الله عليه في محرم سنة ٧٢٦هـ، ودفن في النجف الأشرف بجوار قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
قال الصفدي في الوفيات ١٣: ٨٥: الإمام العلامة، ذو الفنون، ...، عالم الشيعة، وفقيهم، صاحب

ص: ١٣

التصانيف التي اشتهرت في حياته، تقدم في دولة خربنده! تقدماً زائداً، وكان له مماليك وإدارات كثيرة وأملاك جيدة، وكان يصنف وهو راكم، شرح مختصر ابن الحاجب، وهو مشهور في حياته ... وكان ابن المطهر رئيس الأخلاق، مشهور الذكر، تخرج به أقوام كثيرة، وحجج أواخر عمره، وحمل وازرو إلى الحلة ... وكان إماماً في الكلام والمعقولات

وقال التغري بردى في النجوم الظاهرة ٩: ٢٦٧:

شارح مختصر ابن الحاجب ... كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخلق حليماً

وقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ٢: ٣١٧:

عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء

وقال كحاله في معجم المؤلفين ٣: ٣٠٣: عالم مشارك في الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، والنحو، ومعرفة الرجال، والمنطق، وعلم الطبيعة والحكمة الإلهية.

وقال الزركلى في الأعلام ٢: ٢٢٧: يعرف بالعلامة، من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء.

تحقيق الرسالة:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاثة نسخ:

- (١) النسخة المحفوظة في مكتبة المجلس، في طهران، رقم ٦٣٤٢، ضمن مجموعة، كتبها السيد حيدر بن علي بن حيدر الآملي، تلميذ فخر المحققين، وقرأها على أستاذه فخر المحققين ابن العلامة، فكان إنهاء القراءة في الثاني عشر من شهر رمضان سنة ٧٥٩ هـ.
- (٢) النسخة المحفوظة في المكتبة العامة لآية الله المرعشي، في قم، رقم ٢٧٩٦، ضمن مجموعة.
- (٣) النسخة المطبوعة في النجف، تحقيق على الخاقاني.

فتتم تحقيق هذه الرسالة بالاعتماد على هذه النسخ، سائل المولى الجليل أن ينفع بها المسلمين، وتكون سبباً لتوحيد كلمتهم ... آمين.

فارس تبريزيان

ص: ١٥

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة المجلس
ويلاحظ عليها إنهاء القراءة بخط محمد ابن العلامة الحلّى

[مقدمة المؤلف:]

[الحمد لله الحكيم الغفار، القديم القهار، العظيم السtar، الذي خلق الإنسان و منحه بالاقتدار، وأنعم عليه بالتكليف المستند إلى الإرادة والاختيار، وو عده على فعل الطاعة عقبي الدار، وتوعده على المعصية بدخول النار، جزاءً على أفعاله بمقتضى العدل من غير إكراه ولا إجبار.]

وصلى الله على سيدنا محمد النبي المختار، المبعوث من ولد معد بن نزار [\(١\)](#)، وعلى عترته الأماجد الأطهار،

١- من أحفاد إسماعيل، من سلسلة النسب النبوى.

ص: ١٨

المعصومين من الخطأ والزلل حاتئ الإيراد والإصدار، صلاةً تعاقب عليهم تعاقب الأعصار.

أما بعد، فإنه لما كان السلطان الأعظم، الحاكم في رقاب الأمم، سلطان سلاطين العرب والعجم، شاهنشاه المعظم، غياث الملء والحق والدين، أولجايتو خدابنده محمد (١)، مالك وجه الأرض، ثبت الله ملكه إلى يوم النشر والعرض، وأيده بالآطفاف الربانية، وأمده بالعنایات الإلهية، وقرن دولته بالخلود إلى اليوم الموعود.

ولا زالت الرقاب خاصصة لعظمته، والقلوب خاشعة لهيبيته، والدنيا معמורה بدوام دولته، والأحكام نافذة على وفق إرادته، والآمال متوجّهة نحو كعبته، والنصر محفوظاً

١- حكم خدابنده بلاد إيران وتوابعها من سنة ٧٠٣ هـ وإلى وفاته سنة ٧١٦ هـ، كان على مذهب أبي حنيفة في بادي أمره، ثم انتقل إلى المذهب الشافعى، وبعد مناظرات عديدة جرت بين علماء السنة والشيعة وبحضور السلطان، اعتنق السلطان وأكثر أمرائه مذهب أهل البيت عليهم السلام، وكان هذا السلطان يحب العلماء ومجالستهم والاستماع إليهم، حتى كتب الكثير من العلماء بعض المؤلفات بطلب منه، ومنهم العلامة الحلبي، كتب هذه الرسالة باسم السلطان خدابنده، لما سأله عن الأدلة الدالة على أن للعبد اختياراً في أفعاله وأنه غير مجبٍ عليها.

ص: ١٩

بألويته، بمحمّدٍ وعترته.

قد منحه الله بالقوّة القدسية، وخصّه بالكمالات النفسيّة، والقريحة الواقاده، والفكّرة الصحيحة النقاده، وفاق في ذلك على جميع الأمم، وزاد علمًا وفضلاً على من تأخر وتقدم، وألهمه الله تعالى العدل في رعيته، والإحسان إلى العلماء من أهل مملكته، وإفاضة الخير والإنعم على جميع الأنام، وبرز حكمه النافذ في الأقطار، لا زال ممثلاً في الأعصار.

لما سألني بنظر الأدلة الدالة على أن للعبد اختياراً في أفعاله، وأنه غير مجبر عليها.

قابلت ذلك الأمر المطاع بالإمثال والإتباع، وسارت في إنشاء هذه الرسالة الموسومة بـ: استقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر، المشتملة على حجج الفريقين وأدلة الخصميين، وأوضحت الحق منها بالبرهان الواضح والدليل اللائق.

فاصدأً في ذلك تحقيق الحق، وارتكاب نهج الصدق، واستعمال الانصاف، واجتناب البغي والاعتساف، وطلب

ص: ٢٠

الحق أين كان، والوصول إليه بقدر الإمكان، والله الموفق والمعين.

وقبل الخوض في الأدلة نقرر محل النزاع، فنقول:

ذهب جهم بن صفوان (١) : إلى أنه لا فعل للعبد أبته، وأن الفاعل لجميع الأشياء هو الله تعالى لا غير، ولا قدرة للعبد.

وذهب الأشاعرة (٢) والنحاجية (٣) : إلى أن الله تعالى هو الموجد للأفعال بجمعها، لكن العبد مكتسب لأفعاله، وأثبتوا للعبد قدرة

غير مؤثرة في الفعل، بل الفعل صادر

١- جهم بن صفوان، أبو محرز، الراسبي، مولاهם، السمرقندى، الكاتب المتكلّم، رأس الجهميّة، كان صاحب ذكاء، أُسّ الضلال، له آراء منكرة، قتل سنة ١٢٨ هـ، قيل: إنّ أسلم بن أحوذ قتله، لأنكاره أنّ الله كلام موسى.

سير أعلام النبلاء ٦: ٢٦ - ٢٧.

٢- أصحاب أبي الحسن عليّ بن اسماعيل الأشعري، تلميذ أبي على الجبائي، وللأشعرية مذهب يخالف الجبرية والمعترلة، وذهبوا إلى أن الله خالق أفعال العباد خيرها وشرّها، لكن للإنسان استطاعة على الفعل واختياراً بقدرة حادثة غير مؤثرة في الفعل، ولهم آراء منكرة وشاذة.

٣- فرقه من المعترلة، أصحاب الحسن بن محمد النجاشي البصري، المتوفى حدود سنة ٢٣٠ هـ، ذهبوا إلى أن الله هو خالق أفعال العباد خيرها وشرّها، والعبد مكتسب لها، وأن الله يرزق الحلال والحرام، ولهم آراء منكرة وشاذة.

ص: ٢١

من الله تعالى

وهذا في الحقيقة هو مذهب جهم بن صفوان، لكن لما رأى أبو الحسن الأشعري (١) أن الشناعة تلزم من إسقاط فائدة التكليف، وعدم الفرق بين حركتنا يمنه ويسره وصعوبتنا إلى السماء، اعتذر بإثبات القدرة، ولكن لما لم يجعل لها أثراً ساوي قول جهم بن صفوان.

أمام الإمامية (٢) والمعتزلة (٣): فإنهم قسموا الأفعال:

١- علي بن اسماعيل بن أبي بشر اسحاق بن سالم الأشعري اليماني البصري، كان معتزليا ثم انقلب، لمنافاة حدثت بينه وبين أبي على الجبائي، ثم أخذ يردد المعتزلة، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وقيل: ٢٧٠ هـ، ومات في بغداد سنة ٣٢٤ هـ.

سير أعلام النبلاء ١٥: ٨٥.

٢- هم القائلون بأن الله سبحانه وتعالى بعث نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجعله خاتم الأنبياء وجعل شريعته متممة للشائع السابقة وحاوية لجميع متطلبات المجتمع صغيرها وكبيرها، وشريعة كهذه لا يمكن لها أن تهمل نظام الحكم في الإسلام بعد وفاة النبي عليه السلام، ولما كانت الشورى والبيعة ساقطة، لعدم وجود النص عليها، ولأنها لو سلمت لم تتم لأحد، لعدم توفر شروطها الازمة لأحد، ولو سلمت أنها تمت لأحد لم تتم لجميع الخلفاء، لأن خلافة عمر لم تتم بالشورى، وإنما كانت بنص أبي بكر عليه، لهذه الأمور وغيرها التزم الإمامية بالقول بأن نظام الحكم في الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنص، بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شخصٍ بعينه، يقوم من بعده بإدارة شؤون الأمة، وهذا الشخص هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، نص علىه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجّة الوداع في غدير خم بعدما جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين وخطب بهم وبيّن لهم تفاصيل الشريعة، وقال في آخر خطبته: «ألسنت أولى منكم بأنفسكم؟» قالوا: بلّ يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخذ ييد على عليه السلام: «من كنت مولاه فهذا على مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاده»، وهذا الحديث من الأحاديث المتوترة بين المسلمين، وأحاديث أخرى أشار فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام قبل حديث الغدير وبعده، كحديث المتنزلة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عليّ مَنِي بمتنزلة هارون من موسى إلَّا مَنْهُ لَا نَبِيَ بَعْدِي»، إلى غير ذلك من أحاديث متوترة ثبتت عن النبي في حق عليّ أمير المؤمنين مذكورة في مصادر المسلمين تدل على خلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

٣- المعتزلة غير الإمامية، ويختلط من يقول بأن المعتزلة هم الإمامية، وإن كان لهم مع الإمامية بعض الاتّحاد في المعتقد، إلّا أنّ بينهما فوارق واختلافات جوهرية.

وسبب تسميتهم بالمعتزلة، لاعتزالهم حرب الجمل وصفين، وقيل: لاعتزال واصل بن عطاء وجماعته عن مجلس الحسن البصري، وقيل غير ذلك، ويقال للمعتزلة أهل العدل والتوحيد، وأصل مذهبهم القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمتنزلة بين المتنزلين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ص: ٢٢

إلى ما يتعلّق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا و اختيارنا، كحركتنا الاختياريّة الصادرة عّنّا، كالحركة يمنه ويسره .
وإلى ما لا يتعلّق بقصودنا ودواعينا، كالآثار التي يفعلها الله تعالى فينا من الألوان وحركة النمو والتغذية وحركة النبض وغير ذلك، وهو مذهب الحكماء.

ص: ٢٣

والحق أنا فاعلون

ويدل عليه العقل والنقل:

أما العقل: فلوجوه:

الأول: أنا نعلم بالضرورة الفرق بين حركاتنا الإختيارية والإضطرارية وحركه الجماد، ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الأولى كحركة كرتنا يمنةً ويسرةً، وعجزنا عن الثانية، كحركة كرتنا إلى السماء وحركة الواقع من شاهق وانتفاء قدرة الجماد.

ومن أنسد الأفعال إلى الله تعالى ينفي الفرق بينهما، ويحكم بنفي ما قضت الضرورة بشبوته.

قال أبو هذيل العلاف (١) - ونعم ما قال: حمار بشر أعقل من بشر، لأن حمار بشر لو أتيت به إلى جدول صغير وضربه للعبور فإنه يطفر، ولو أتيت به إلى جدول كبير

١- محمد بن الهذيل بن عبد الله بن العلاف بن مكحول العبدي البصري، مولى عبد القيس، من كبار المعتزلة وشيوخهم، إليه تنتهي الفرقية الهذيلية من المعتزلة، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء، ولد سنة ١٣١ هـ، وطال عمره وتجاوز التسعين، فقيل: إنه مات سنة ٢٢٧ هـ، وقيل: سنة ٢٣٥ هـ.

سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٤٢.

ص: ٢٤

وضربيه فإنه لا يطفر ويروغ عنه، لأنَّه فرق بين ما يقدر على طference وما لا يقدر عليه، وبُشر لا يفرق بين المقدور له وغير المقدور.

الثاني: أنَّه لو كانت الأفعال كلَّها منسوبة إلى الله تعالى لم يبقَ عندنا فرقٌ بينَ مَنْ أحسنَ إلينا غاية الإحسان وبينَ مَنْ أساءَ إلينا غاية الإساءة طول عمره، وكان يصبح مَنَا شكرَ الأوَّل وذمَّ الثاني، لأنَّ الفعلين صادران عن الله تعالى لا عن الفاعلين.

ولمَّا علمنا بطلان ذلك، وأنَّه يحسن مَنَا مدحَ الأوَّل وذمَّ الثاني، علمنا بأنَّ العلم باسناد الأفعال إلينا قطعى لا يقبل الشكَّ.

الثالث: أنَّه لو كانت الأفعال صادرة عن الله، قبح منه أنْ يأمرنا وينهانا ويكلِّفنا، كما أنَّه يصبح من أحدنا أمر الزمن بالطيران إلى السماء، لأنَّا عاجزون عن امتثال الأفعال، لاستحالة صدورها عَنَّا، كما أنَّ الزمن عاجز عن ذلك، فكما أنَّه يصبح مَنَا أمر الواقع من شاهق بالحركة والسكون، كذا يصبح أمر المكلف بالطاعة واجتناب

ص: ٢٥

المعصيَّة، لعجزه عنهما ووقعهما لغيره.

لَكُنَ اللَّهُ قَدْ أَمْرَ، وَنَهَىٰ وَأَنذَرَ، وَحَذَّرَ، وَوَعَدَ، وَتَوَعَّدَ.

وَكَيْفَ يَحْسِنُ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الرَّبَّ إِنَّهُ وَالرَّبُّ إِنَّهُ فَاجْلِدُوهُ كُلَّهُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ (١) ١
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيهِمَا (٢) ٢

، وَهُوَ الَّذِي فَعَلَ الزَّنَاجَةَ عِنْهُمْ وَالسَّرْقَةَ؟! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَوْا كَبِيرًا.

الرابع: أَنَّ أَفْعَالَنَا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهَا تَقْعُدُ عِنْدَ قَصْوَدَنَا وَدَوَاعِينَا وَاخْتِيَارَنَا، وَتَنْتَفِي عِنْدَ كَرَاهِتَنَا وَصَوَارِفَنَا، فَإِذَا أَرَدْنَا الْحَرْكَةَ يَمْنَأُ فَعَلَنَاها، وَلَمْ يَقُعْ مِنْنَا سَكُونٌ وَلَا حَرْكَةٌ يَسِّرَةً، وَلَوْلَا اسْتَنادَهَا إِلَيْنَا لَجَازَ أَنْ يَقُعْ وَإِنْ كَرِهْنَا وَأَنْ لَا تَقْعُدُ وَإِنْ أَرَدْنَاها.

الخامس: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِي غَايَةِ الظُّلْمِ لِلْعِبَادِ وَالْجُورِ! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَوْا كَبِيرًا، لَأَنَّهُ يَخْلُقُ فِينَا الْمُعَاصِي وَأَنْوَاعَ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ وَيَعْذِّبُنَا عَلَيْهَا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ خَلْقِهِ الْكُفَّارِ فِي الْكُفْرِ وَخَلْقِ لَوْنِهِ

١- النور: ٢٤ .٢

٢- المائدة: ١٥: ٣٨

ص: ٢٦

وطوله، فكما يلزم الظلم لو عذبه على لونه وطوله، فكذا يلزم الظلم لو عذبه على الكفر الذي خلقه فيه.

فقد تزه الله تعالى نفسه، فقال: **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ** [\(١\)](#)

وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ [\(٢\)](#)

، فأى ظلم أعظم من تعذيب الغير على فعل يصدر من الظالم لا حيلة للمظلوم فيه ولا يمكن من تركه؟!

ومن أغرب الأشياء وأعجبها: أنهم يتزهون أنفسهم عن المعاصي والكفر وأنواع الفساد، ويتنزهون إبليس عن ذلك أيضاً، ووصفوا الله تعالى بذلك!!، وقد كذبهم الله تعالى في كتابه العزيز؛ فقال: **وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَآتَيْنَا بِالْفَحْشَاءِ** [\(٣\)](#)

، وقال:

وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ [\(٤\)](#)

والأشاعرة يقولون: إنّه يريد منهم الكفر، وأى عاقل يرضى لنفسه مذهبًا يلزم منه تكذيب الله تعالى

١- فصلت ٤١: ٤٦.

٢- غافر ٤٠: ٣١.

٣- الأعراف ٧: ٢٨.

٤-

٥- الزمر ٣٩: ٧.

ص: ٢٧

السادس: أنه يلزم منه أن يكون الكافر مطيناً لله تعالى بكفره، لأنّه قد فعل ما هو مراد الله تعالى وهو الكفر، ولم يفعل ما يكرهه الله وهو الإيمان، لأنّ الإيمان عندهم غير مراد الله تعالى من الكافر، بل هو مما يكرهه الله تعالى من الكافر.

وأيّ عاقلٍ يرضي لنفسه اعتقاداً: بأنّ اعتقاد أنّ الكفر طاعةٌ وأنّ الإيمان معصيةٌ؟ نعوذ بالله تعالى من ذلك.

السابع: أنه يلزم منه نسبة السفة إلى الله تعالى وأنّه يفعل ضدّ الحكماء، لأنّ العقلاة إنّما يأمرون الغير بما ي يريدون إيقاعه منه وينهون عمّا يكرهون إيقاعه منه، وأنّ من أراد من غيره فعلًا ونهاه عنه، ومن كره من غيره فعلًا وأمره به، نسبة العقلاة إلى الحمق والسفه.

والأشاعرة يقولون: إن الله تعالى كره الإيمان من الكافر وأمره به، وأراد الكفر منه ونهاه عنه.

وأيّ عاقلٍ يرضي لنفسه نسبة السفة إلى الله وهو الحكيم في أفعاله؟! كما قال الله تعالى ما ترثى في خلق الرحمن من تفاؤتٍ [\(١\)](#) ، ووصف نفسه بأنه حكيم، وقولهم

١- الملك: ٦٧ .٧

ص: ٢٨

يضاد ذلك.

فإن اعتذرنا: بأنّ الأمر قد يتحقق بدون الإرادة، كما في السيد إذا ضرب عبده وطلب السلطان الانتقام منه، فاعتذر بأنه لا يطيني،
فيقول له السلطان: مره حتى أعرف عدم طاعته، فإنّ السيد إذا أمره لم يرد منه الفعل.

قلنا: هذا خطأ من وجوه:

أولها: أنه مثال جزئي لا نظير له ولا مثال سواه، فكيف يصح منا حمل أوامر الله تعالى ونواهيه وأوامر العقلاه ونواهيهم على هذا المثال
الجزئي النادر، مع أنّ جميع الأوامر والنواهي لا تنفك عن الإرادة والكره.

وثانيها: أنّنا نمنع أمر السيد هاهنا، بل يوجد صيغة الأمر، ولا يأمره أمراً حقيقياً.

وثالثها: أنّ السيد كما لا يريد الفعل كذا لا يطلبه، فإنّ السيد يطلب إقامة عذرها وتمهيده عند السلطان، وليس ذلك بطلب الفعل منه،
كما أنه ليس بإرادة، فإذا امتنع الإرادة هنا يمتنع الطلب، مع اتفاقهم على إثبات طلب الفعل منه.

ص: ٢٩

ورابعها: أنَّ السَّيِّد يكرهُ عَلَى الْأَمْر بِمَا لَا يَرِيدُ، وَالْبَحْث إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ الْمُكْرَهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِنْفِكَاكِ عِنْدِ الْإِكْرَاهِ الْإِنْفِكَاكِ مَعَ الْأَخْيَارِ.

الثامن: يلزم جواز أن يعذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى سَيِّدُ الرُّسُل العذاب الدائم، ويخلد إبليس وفرعون الجنان ويورثهما إِيَّاهَا، حيثُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلٌ لِلطَّاعَةِ وَالْمُعْصِيَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ عِنْهُمْ، فَتُبَطَّلُ جَمِيعُ التَّكَالِيفِ، وَيَلْتَجِئُ كُلُّ عَاقِلٍ إِلَى الرَّاحَةِ مِنَ التَّكَالِيفِ وَفَعْلِ أَنْوَاعِ الْمَلَادِ وَالْمَعَاصِي وَالْمَلَاهِي الْمُحَرَّمَةِ وَتَرْكِ التَّكَالِيفِ الشَّاقَةِ، إِذَا لَا فَرْقٌ بَيْنَ ارْتِكَابِ الْمَشَاقِ وَامْتِشَالِ الْأَوْامِرِ بِالْمَطَاعَاتِ وَبَيْنَ ارْتِكَابِ أَنْوَاعِ الْفَسُوقِ، بل يُجْبِي حُكْمُ بِسْفَهِ الزَّاهِدِ الْعَابِدِ الْمُنْفَقِ أَمْوَالَهُ فِي أَصْنَافِ الْخَيْرِ مِنْ بَنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالرِّبَطِ وَالْمَدَارِسِ، لَأَنَّهُ يَجْعَلُ لِنَفْسِهِ ارْتِكَابَ الْمَشَقَةِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْوَالِ لِغَرْضٍ لَا يَحْصُلُ بِفَعْلِ ذَلِكِ، بل قَدْ يَحْصُلُ لَهُ بِالْعَذَابِ، وَتَرْكُ الرَّاحَةِ وَالْمَلَادِ وَالْمَلَاهِيِّ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ النَّعِيمُ الْمُؤْبَدِ.

وَأَيْ عَاقِلٍ يَرْضِي لِنَفْسِهِ مِثْلُ هَذَا الْمَذَهَبِ الْمُؤَدِّي إِلَى

ص: ٣٠

حراب العالم واختلاف نظام النوع الإنساني واضطراب الشريعة المحمدية؟!.

التابع: أنه يلزم منه الكفر وعدم الجزم بصدق الرسول صلى الله عليه و آله، وانتفاء الوثوق بشيء من الشرائع والأديان، لأنّ الكفر والظلم وجميع المعااصي وأنواع الفسق ودعوى الكاذبين في النبوة صادرة عنه تعالى وواقعه بارادته، فجاز أن يكون محمد صلى الله عليه و آله وغيره من الأنبياء المتقدمين كموسى وعيسى عليهما السلام وغيرهما قد أدعوا النبوة وهم كذابون، وأنه تعالى خلق المعجز عقب دعواهم لاضلال الخلق، لأن العصاة والفساق والكافر في العالم أكثر من المطيعين، لقوله تعالى وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِي الشَّكُورُ ^(١) وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ^(٢)

، فتكون عادته تعالى جارية بالإضلal.

فكيف يعرف صدق الأنبياء حينئذ؟ وأي طريق يوصلنا إلى ذلك مع علمنا بأنه تعالى يضل العالم ويفعل بهم ضد الحق ولا يريد هدايتهم ولا إرشادهم؟! فنعود بالله

١- سباً: ٣٤: ١٣.

٢- سورة ص: ٣٨: ٢٤.

ص: ٣١

تعالى من المصير إلى مثل هذا المذهب.

العاشر: الأشاعرة شاكون في حصول النجاة لهم ولآئيائهم، إذ لا يمكنهم الجزم بذلك، فإن الثواب والعقاب غير مستحقين عندهم بفعل الطاعات والمعاصي، بل جاز أن يعذب الله المؤمن، بل النبي، ويثيب الكافر على ما تقدم، والشك كفر، نعوذ بالله من ذلك.

الحادي عشر: أنه يلزم منه أن يصف الله تعالى نفسه بوصف غير مستحق له، وذلك كفر.

بيان ذلك: أنه تعالى وصف نفسه بالرحمة والغفران والعفو، وإنما يتحقق ذلك لو كان الله تعالى مستحقاً للعقاب في جنب الفساق، بحيث يتحقق باسقاطه العقاب العفو والغفران والرحمة، وإلا فأين يتحقق إذا لم يكن مستحقاً لعقاب العصاة، وإنما يستحق العقاب لو كان العصيان مستندًا إلى العبد، أما إذا كان مستندًا إلى الله تعالى واقعًا بإرادته لم يكن له على العاصي حق.

الثاني عشر: إذا كانت الأفعال واقعة بارادته وقدرته تعالى كيف يتحقق الظلم من العباد؟ وكيف

ص: ٣٢

يستحق أحد اللعنة من الله تعالى ومن العباد؟ وكيف يحسن منه تعالى أن يقول: أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ (١) ؟ وأي ذنب للظلم في ظلمه إذا كان من فعله تعالى وكيف يحسن منه لعنته وأمر العباد بها؟

الثالث عشر: أنه يلزم من مذهب الأشاعرة عدم التدين بشيء من الشرائع والأديان، لا بدین الإسلام ولا بغيره من شرائع الأنبياء السالفين، لأن مبني الأديان على صدق الأنبياء عليهم السلام، وإنما يتم صدق النبي بمقدمتين لا يذهب إليهما الأشاعرة: إحداهما: أن الله تعالى فعل المعجز على يد مدعي الرسالة لأجل تصديقه ولغرض صحة دعواه. الثانية: أن كل من صدقه الله تعالى فهو صادق.

أما المقدمة الأولى فاستعمل الناس فيها قياس الغائب على الشاهد، وقالوا: لو أن شخصاً أدعى أنه رسول السلطان إلى رعيته، ثم قال: أيها السلطان إن كنت رسولك حقاً فائز خاتمك من إصبعك، فنزع السلطان خاتمه من

- هود: ١٨

ص: ٣٣

إصبعه وكرر ذلك مراراً، فإن الحاضرين إن علموا أنّ السلطان نزع خاتمه لغرض تصديق حكموا بأنّه قد أرسله إلى الرعية، وإن علموا أنه نزعه للراحة أو لأمر آخر لا لغرض تصدقه، فإنّهم لا يحكمون بأنّه قد صدقه.

وكذلك النبي صلى الله عليه وآلـه إذا ظهر وادعى الرسالة وخلق الله تعالى المعجز على يده، إن علم الناس أنه تعالى لم يفعل ذلك لغرض تصدقه لم يحكموا بصدقه، وإلا حكموا بصدقه.

والأشاعرة منعوا هذه المقدمة وقالوا: إن الله تعالى لا يجوز أن يفعل شيئاً من الأفعال لغرض أبنته، فكيف يتحقق حينئذ العلم بصدق مدّعى الرسالة؟

وأمّا المقدمة الثانية: فإن المعتزلة التجأوا فيها إلى حكم العقل من قبح تصديق الكذاب، فإذا صدق الله تعالى مدّعى الرسالة علمنا أنه صادق، لاستحالة القبيح عليه.

وهذه المقدمة لا تتمشى على مذهب الأشاعرة، لأنّ القبائح كلّها مستندة إلى الله تعالى عندهم، فجاز أن يصدق الكذاب، فلا يتحقق العلم بصدق النبي الصادق.

الرابع عشر: الأشاعرة لم يرضاوا بقضاء الله تعالى

ص: ٣٤

وقدره، وحرموا ذلك على العباد، لأن الله تعالى قضى بالكفر على الكافر والمعصية على العاصي، وحرموا الرضى بالكفر والعصيان. أما الإمامية، فإنهم رضوا بقضاء الله تعالى وقدره، لأنّه تعالى إنما يقضى بالحق ويقدر، وحاشا الله تعالى أن يقضى بالباطل.

الخامس عشر: مذهب الأشاعرة يلزم منه انتفاء الوثوق بوعد الله تعالى ووعيده، وتنفي فائدة بعثة الأنبياء، لأنّ أنواع المعاصي عندهم صادرة عنه تعالى ومن جملتها الكذب، فجاز أن يكون خبره بالوعد والوعيد كذباً، فلا تبقى في بعثة الأنبياء فائدة، وذلك فساد عظيم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

السادس عشر: لو كانت الأفعال مخلوقة لله تعالى لزم تكليف ما لا يطاق، وهو قبيح عقلاً، والسمع قد منع منه، فقال الله تعالى لآياكلف
الله نفساً إلَّا وُسعَهَا [\(١\)](#) .

السابع عشر: أن الله تعالى خلق العالم - عند الإمامية

ص: ٣٥

والمعترلة - لحكمة ظاهرة، وهو إيصال الجود [\(١\)](#) إلى خلقه، فإنه قد ثبت أنَّ الوجود خير والعدم شر، ولا ظهار رحمته ولطف عنايته وطلب معرفته، كما قال في كتابه العزيز: *وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْدُونَ* [\(٢\)](#).

ثم أرسل الرسل لإرشاد العباد إلى كيفية عبادته على الوجه الشرعي، لعجز العقول عن تفاصيل العبادات، فيثيب المطبع بهم، ويعاقب المخالف المعاند، وإنما يتم ذلك كله لو كان الله تعالى يفعل لغرض وكان للعبد أثر في أفعاله، وعلى قول المجبرة [\(٣\)](#) لا يتم ذلك، لأنَّه تعالى عندهم لا يفعل لغرض ولا أثر للعبد أبداً.

الثامن عشر: أنَّه يلزم منه إفحام الأنبياء، لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله إذا قال للكافر: آمن بي، فإذا قال له الكافر: قل

١- كذا في النسخ الثلاث المعتمدة، وفي بعض النسخ: «الوجود».

٢- الذاريات ٥٦: ٥٦.

٣- فرقه قالت: لا قدرة للأدمي، بل هو كالجماد مسلوب الاختيار والفعل، ويقال لها: الجبرية، والمجوزة.

والجبرية اثنان: متوسطة ثبت للعبد كسباً في الفعل، وخاصصة لا ثبت له كسباً.

ص: ٣٦

للذى بعثك يخلق فى الايمان بدل الكفر حتى آمن، لأنى لا قدرة لي على مقاومة القديم، انقطع النبى صلى الله عليه و آله!

ص: ٣٧

وأمام المنشول، فوجوه:

الأول: الآيات الداللة على مدح المؤمن على إيمانه، وذم الكافر على كفره، والوعد بالثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية، كقوله تعالى

(١) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى (٢) ١. إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (٣) ٢. إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهُ حَلِيمٌ (٤) ٣. وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ حُكْمِي عَظِيمٍ (٥) ٤.

-١

٢- النجم: ٥٣.

٣- الاسراء: ١٧.

٤- هود: ١١.

٥- القلم: ٦٨.

ص: ٣٨

(١) فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا (٢) ١. بَيْتٌ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَ (٣) ٢. أُدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٤) ٣.

الثاني: الآيات الدالة على المجازاة على الأفعال، قال الله تعالى

(٥) الْيَوْمَ تُبَرَّزَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ (٦) ٤. الْيَوْمَ تُبَرَّزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٧) ٥. وَلَا تَنْزِرُ وَازِرًا وَزْرَ أُخْرَى (٨) ٦. لِتُبَرَّزَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى (٩) ٧. هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (١٠) ٨. هَلْ تُبَرَّزُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (١١) ٩.

-١

٢- مريم ١٩: ٣٧، سورة ص ٣٨: ٢٧، الذاريات ٥١: ٦٠.

٣- المسد ١١١: ١.

٤- النحل ١٦: ٣٢.

-٥

٦- غافر ٤٠: ١٧.

٧- الجاثية ٤٥: ٤٥.

٨- فاطر ٣٥: ١٨.

٩- طه ٢٠: ١٥.

١٠- الرحمن ٥٥: ٦٠.

١١- النمل ٢٧: ٩٠.

ص: ٣٩

(١) مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا (٢) ١. لِيَوْفِيهِمْ أُجُورَهُمْ (٣) ٢. وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً (٤) ٣. وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا (٥) ٤. أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوُ الظَّالَّةَ بِالْهُدَى (٦) ٥. أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٧) ٦. لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (٨) ٧. لِمِثْلِ هَذَا فَلِيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ (٩) ٨. ولولا أن يكون العبد فاعلا لما استحق الجزاء عليه من

-١

-٢ الأنعام: ٦ .١٦٠

-٣ فاطر: ٣٥ .٣٠

-٤ طه: ٢٠ .١٢٤

-٥ الشورى: ٤٢ .٤٠

-٦ البقرة: ٢ .١٦

-٧ البقرة: ٢ .٨٦

-٨ البقرة: ٢ .٢٨٦

-٩ الصافات: ٣٧ .٦١

ص: ٤٠

ثواب أو عقاب، ولم تتحقق المجازأة والمقابلة بإزاء الأفعال.

الثالث: الآيات الدالة على أنّ أفعال العباد مستندة إليهم وصادرة عنهم، كقوله تعالى

(١) فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ (٢) ١. إِنْ يَتَسْعُونَ إِلَّا الظَّنُّ (٣) ٢. ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُّعَيْرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا
مَا بِأَنفُسِهِمْ (٤) ٣. بَلْ سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا (٥) ٤. فَطَوَعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ (٦) ٥. مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ (٧) ٦. كُلُّ امْرِئٍ بِمَا
كَسَبَ رَهِينٌ (٨) ٧. مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ

-١

٢- البقرة: ٧٩

٣- الأنعام: ٦، ١١٦، يومن: ١٠، النجم: ٥٣، ٢٣.

٤- الأنفال: ٨، ٥٣.

٥- يوسف: ١٢ و ١٨

٦- المائدة: ٥، ٣٠.

٧- النساء: ٤، ١٢٣.

٨- الطور: ٥٢، ٢١.

ص: ٤١

فَاسْتَجِبُّتُمْ لِي فَلَا تَلُوْنِي وَلُوْمُوا أَنفُسُكُمْ (١) ١. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً (٢) ٢. يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ (٣) ٣. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَتُمْ بِمَدِينَتِي إِلَى أَحَيْلِ مُسَيْحِيَّ فَأَكْبُرُوهُ وَلْيَكُتبْ بِيَنْتَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعِدْلِ وَلَمَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكُتبْ كَمَا عَلَمَهُ اللَّهُ فَلْيَكُتبْ (٤) ٤. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَآيُومُنُونَ (٥) ٥.

الرابع: أن الله تعالى نزه نفسه عن أن تكون أفعاله مثل أفعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف، فقال الله: (٦) مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ (٧) ٦. الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى (٨) ٧.

- ١- ابراهيم:١٤ .٢٢
- ٢- البقرة:٢ .٢٧٤
- ٣- فاطر:٣٥ .٢٩
- ٤- البقرة:٢ .٢٨٢
- ٥- البقرة:٢ .٦
- ٦-
- ٧- الملك:٣ .٦٧
- ٨- طه:٢٠ .٥٠

ص: ٤٢

والكفر ليس بحسن.

الخامس: أن الله تعالى نزه نفسه عن الظلم، فقال تعالى

(١) إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ (٢) ١. وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ (٣) ٢. وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلِكُنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤) ٣.
 (٥) لَأَظْلِمُ الْيَوْمَ (٦) ٤. وَلَا تُظْلِمُونَ فِتْلًا (٧) ٥. وَلَا يُظْلِمُونَ نَقِيرًا (٨) ٦. وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ (٩) ٧.

-١

٢- النساء ٤: ٤٠.

٣- فصلت ٤١: ٤٦.

٤- النحل ١٦: ١١٨.

-٥

٦- غافر ٤٠: ١٧.

٧- النساء ٤: ٧٧.

٨- النساء ٤: ١٢٤.

٩- غافر ٤٠: ٣١.

ص: ٤٣

السادس: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمْ عِبَادَهُ عَلَى الْكُفُرِ وَالْمُعَاصِي الصَّادِرَهُ عَنْهُمْ وَوَبَخَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَنْهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ^(٢) .

ويصبح منه تعالى أن يخلق الكافر في الكافر ويوجهه عليه، مع عجز العبد عن مقاومته تعالى وإيقاع خلاف إرادته.

وكيف يحسن منه أن يقول: وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى^(٣) ٢

وهو المانع لهم؟! ويقول لإبليس: مَا مَنَعَكَ أَنَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ^(٤) ٣

، وقد كان لإبليس أن يتتجي إلى قوله: أنت المانع لي والقاهر على ترك السجود، ولا أتمكن من مقاومتك، ولم يعتذر بالافتخار على آدم عليه السلام.

ومثل هذا الإنكار كمثل شخص حبس عبده في بيت وجعله بحيث لا يتمكن من الخروج عنه، ثم يقول: ما منعك من الخروج عنه إلى قضاء أشغاله، ويعاقبه على

-١

٢- البقرة: ٢٨ .

٣- الأسراء: ١٧ . ٩٤

٤- الأعراف: ٧ . ١٢

ص: ٤٤

ذلك بأنواع العقوبات، ولا شك عند العقلاء أن هذا قبيح.

وقال تعالى

(١) وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آتَيْنَا (٢).

وقال موسى: مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلَّوا أَلَّا تَتَّبِعَنَ (٣).

وقال: فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذَكُّرِ مُغَرِّضِينَ (٤). فَمَا لَهُمْ لَيُؤْمِنُونَ (٥). لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ (٦). لَمْ أَذِنْتَ لَهُمْ (٧).
إلى غير ذلك من الآيات.

السابع: الآيات الدالة على العفو، كقوله تعالى

(٨) عَفَى اللَّهُ عَنْكَ (٩).

-١

٢- النساء: ٣٩.

٣- طه: ٢٠-٩٢.

٤- المدثر: ٧٤.

٥- الانشقاق: ٨٤.

٦- التحرير: ٦٦.

٧- التوبية: ٩.

-٨

٩- التوبية: ٩.

ص: ٤٥

(١) وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ. (٢) إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ (٣). ٢.

وإنما يتحقق العفو والغفران لو صدر الذنب عن العبد.

الثامن: الآيات الدالة على الإنكار، كقوله تعالى

(٤) لَمْ تَبْلِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ (٥) ٣. لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٦) ٤. فَأَنَّى تُضَرِّفُونَ (٧) ٥. فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ (٨) ٦. لَمْ تَكُفُّرُوا (٩) ٧.

وكيف يحسن منه تعالى التعنيف على ذلك وهو الفاعل

-١

٢- آل عمران ٣: ٣١، الأحزاب ٣٣: ٧١.

٣- النساء ٤: ٤٨.

-٤

٥- آل عمران ٣: ٧١.

٦- آل عمران ٣: ٩٩.

٧- يونس ١٠: ٣٢، الزمر ٣٩: ٦.

٨- الأنعام ٦: ٩٥، يونس ١٠: ٣٤، فاطر ٣٥: ٣، غافر ٤٠: ٦٢.

٩- آل عمران ٣: ٧٠ و ٩٨.

ص: ٤٦

لهم! وكيف يحول بين العبد والإيمان ثم يقول: وماذا علىهم لو آمنوا [\(١\)](#)

? وذهب بهم عن الرشد ثم قال: فأين تذهبون [\(٢\)](#)

؟ وكيف يضلهم عن الدين حتى يعرضوا ثم يقول: فما لهم عن التذكرة معرضين [\(٣\)](#)

!؟

التابع: الآيات الدالة على أنه تعالى خير عباده في أفعالهم وجعلها معلقة بمشيئتهم، فقال تعالى

[\(٤\)](#) فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر [\(٥\)](#) [٤](#). اعملوا ما شئتم [\(٦\)](#) [٥](#). لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخّر [\(٧\)](#) [٦](#). فمن شاء ذكره [\(٨\)](#) [٧](#). فمن

شاء اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا [\(٩\)](#) [٨](#). فمن شاء اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَا باً [\(١٠\)](#) [٩](#).

١- النساء: ٤: ٣٩.

٢- التكوير: ٨١: ٢٦.

٣- المدثر: ٧٤: ٤٩.

٤-

٥- الكهف: ١٨: ٢٩.

٦- فصلت: ٤١: ٤٠.

٧- المدثر: ٧٤: ٣٧.

٨- المدثر: ٧٤: ٥٥، عبس: ٨٠: ١٢.

٩- المزمل: ٧٣: ١٩، الإنسان: ٧٢: ٢٩.

١٠- النبأ: ٧٨: ٣٩.

ص: ٤٧

العاشر: الآيات الدالة على إنكار مَنْ نفَى المشيئة عن نفسه وأضافها إلى الله، فقال:

(١) سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَئِنَّا (٢) ١. وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبْدُنَا هُمْ (٣) ٢.

الحادي عشر: الآيات الدالة على أنه تعالى أمر العباد بالمسارعة إلى فعل الطاعات، فقال تعالى (٤) وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَهَنَّمُ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (٥) ٣. فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ (٦) ٤. وَالسَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُفَرَّبُونَ (٧) ٥.

الثاني عشر: الآيات الدالة على أمر العباد بالأفعال:

(٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

-١

٢- الأنعام: ٦: ١٤٨.

٣- الزخرف: ٤٣: ٢٠.

-٤

٥- آل عمران: ٣: ١٣٣.

٦- البقرة: ٢: ١٤٨.

٧- الواقعة: ٥٦: ١٠ - ١١.

-٨

ص: ٤٨

الرَّسُولَ (١) ١. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ (٢) ٢. أَجْبِيُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ (٣) ٣. اسْتَحْيِيُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ (٤) ٤. ارْكَعُوا وَاسْتَجِدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ
وَاقْعُلُوا الْخَيْرَ (٥) ٥. فَامْنُوا خَيْرًا لَكُمْ (٦) ٦. وَاتَّعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ (٧) ٧. وَأَنِيُوا إِلَى رَبِّكُمْ (٨) ٨.

الثالث عشر: الآيات الدالة على حث الله تعالى

١- النساء ٤: ٥٩، محمد ٤٧: ٣٣

٢- البقرة ٢: ٤٣ و ٨٣ و ١١٠، النساء ٤: ٧٧، يونس ١٠: ٨٧، النور ٢٤: ٥٦، الروم ٣١: ٣٠، المزمل ٧٣: ٢٠.

٣- الأحقاف ٤٦: ٣١

٤- الأنفال ٨: ٢٤

٥- الحج ٢٢: ٧٧

٦- النساء ٤: ١٧٠

٧- الزمر ٣٩: ٥٥

٨- الزمر ٣٩: ٥٤

ص: ٤٩

عبدة على الاستعانة به، فقال:

(١) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ (٢) ١. اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ (٣) ٢. فَاسْتَعِدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٤) ٣.

وكيف يجوز أن يخلق فينا الظلم والكفر وأنواع المعاشرى ويأمرنا بالاستعانة به؟! والشيطان مبرء عندهم من فعل شيء أبته وأيامنا بالاستعاذه منه، وقد كان الواجب -على قولهم- الاستعانة بالشيطان والاستعاذه من الله!! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الرابع عشر: الآيات الدالة على فعل الله تعالى اللطف للعباد، قال:

(٥) أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ. (٦) وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً (٧) ٥.

-١

٢- الفاتحة: ١: ٥.

٣- الأعراف: ٧: ١٢٨.

٤- النحل: ١٦: ٩٨.

-٥

٦- التوبه: ٩: ١٢٦.

٧- الزخرف: ٤٣: ٣٣.

ص: ٥٠

(١) وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَعَوْا فِي الْأَرْضِ (٢) ١. فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِمَتَ لَهُمْ (٣) ٢. إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ (٤) ٣. وَإِذَا كَانَ الْأَفْعَالُ مِنَ اللَّهِ، فَأَيْ فَائِدَةٍ وَنَفْعٍ فِي الْلَّطْفِ الْمَقْرَبِ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّهَا مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَىٰ .

الخامس عشر: الآيات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة باستناد أفعالهم إليهم، كقوله تعالى

(٥) وَلَوْ تَرَىٰ إِذَا الطَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَى قَوْلِهِ: أَنَّحُنْ صَدَّنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بِلْ كُثُّنَمُ مُجْرِمِينَ (٦) ٤.

(٧) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّيَنَ وَلَمْ نَكُ نُطْعَمُ الْمِسْكِينَ (٨) ٥

إِلَى آخر الآية.

-١

٢- الشورى: ٤٢: ٢٧.

٣- آل عمران: ٣: ١٥٩.

٤- العنكبوت: ٢٩: ٤٥.

-٥

٦- سباء: ٣٤: ٣١- ٣٢.

-٧

٨- المدثر: ٧٤: ٤٢- ٤٤.

ص: ٥١

وقوله تعالى

(١) كُلَّمَا أُلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَرَنَتْهَا أَلْمٌ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلِي فَدِ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَئٍ (٢) ١. أُولَئِكَ يَنَاهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ (٣) ٢. فِيظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ طَبَابٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ٣.

وغير ذلك من الآيات.

السادس عشر: الآيات الدالة على تحسر الكفار في الآخرة والنندم على الكفر والمعصية وطلب الرجوع إلى الدنيا ليفعلوا الخير، مع أنهما في المرة الثانية مقهورون على فعل الكفر والمعاصي، فأي فائدة لهم في ذلك، وقد كان

-١

٢- الملك: ٦٧-٨-٩.

٣- الأعراف: ٧: ٣٧-٣٩.

٤- النساء: ٤: ١٦٠.

ص: ٥٢

طريق الاعتذار أن هذه الأفعال ليست صادرة عننا باختيارنا، بل هي من فعل الله تعالى وقضائه، ولا اختيار لنا فيها، قال الله تعالى (١) وَهُمْ يَضِي طَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا (٢) ١. رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عِيدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ (٣) ٢. قَالَ رَبُّ ارْجِعُونِ لَعَلَّى أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ (٤) ٣. أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (٥) ٤. السبع عشر: الآيات الدالة على نكس رؤوس الكفار واستحيائهم من الله تعالى كقوله تعالى (٦) وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ (٧) ٥.

-١

٢- فاطر: ٣٥: ٣٧

٣- المؤمنون: ٢٣: ١٠٧

٤- المؤمنون: ٢٣: ٩٩ - ١٠٠

٥- الزمر: ٣٩: ٥٨

-٦

٧- السجدة: ٣٢: ١٢

ص: ٥٣

وأى موجب لنكس رؤوسهم والحياء اللاحق بهم، مع أنهم غير قادرين على ترك المعصية، وأنها من فعل الله تعالى !
 الثامن عشر: القرآن إنما أنزل حجّة لله على عباده، وكذا إرسال الرسل، قال الله تعالى
 (١) لَئِنَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ (٢) ١.

وأى حجّة على الله أعظم من حجّة الكفار، فإن لهم أن يقولوا: كيف تأمرنا بالإيمان وقد خلقت فينا خللاً، وأنه لا قدرة لنا عليه ولا على أن نفهّر مرادك؟ وكيف تنهانا عن الكفر وقد خلقته فينا؟ وأى عذر لله تعالى عن ذلك؟ وما يكون جوابه تعالى عند الأشاعرة عن هذا الإلزام؟!

وما أحسن قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لما سأله الشامي: أكان مسيرك إلى الشام بقضاء الله وقدره؟
 فقال عليه السلام: ويحك، لعلك ظنت قضاءً لازماً وقدراً

-١

٢- النساء: ٤: ١٦٥ .

ص: ٥٤

حاتماً، ولو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد، إن الله سبحانه أمر عباده تحذيراً، وكفّر يسيراً، ولم يكلف عسيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يغض مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يرسل الأنبياء لغوأ، ولم يتزل الكتب للعباد عثناً، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً،^٢ ذلـك ظنَّ الـذـينَ كـفـرـوا فـوـيـلـلـلـهـيـنـ كـفـرـوا مـنـ التـارـ (١) (٢).

فانظر إلى توبيقه عليه السلام الشامي وتنزيره بقوله:

(٣) ويحك، مع أنها كلمة توبيق، حيث ظنَّ أنَّ القضاء لازم له.

ثم إلى قوله: لو كان قضاءً لازماً لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد، لأنَّه يكون ظلماً من الله تعالى والله تعالى متبرأ عنه، وكما أنه يسقط الثواب والعقاب والوعد والوعيد على خلق الأجسام والأعراض التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى فكذا يجب أن يسقط ذلك على خلق الطاعة والمعصية الصادرين عن الله تعالى، ولكن

١- سورة ص ٣٨: ٢٧.

٢- الكافي للكليني ١: ١٥٥ ح ١ من باب الجبر والقدر.

ص: ٥٥

لما ثبت الوعد والوعيد والثواب والعقاب، دل ذلك على بطلان القول بالقضاء اللازم.

ثم انظر إلى قوله عليه السلام: أمر عباده تخيراً ونهاهم تحذيراً، فإنه تعالى لم يقهر عباده على فعل الطاعة، ولا على اجتناب المعصية، إذ لو كان ذلك لبطل التكليف وكان الفعل مستنداً إلى الله تعالى بل أمر عباده أن يوقعوا الفعل على اختيارهم بإرادتهم، فإن فعلوه أثابهم، وإن تركوه عاقبهم، وكذا حذرهم في النهي أنهم إن فعلوا منهياً عنه عذبهم.

ثم إلى قوله: وكلف يسيراً ولم يكلف عسيراً، وهو يبطل قواعد المجرة الذين قالوا: إن الله تعالى كلف عباده بالمحال وبما لا قدرة لهم عليه، وأي يسر في ذلك؟ وأي عسر أعظم منه؟

ثم إلى قوله عليه السلام: ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، فإنه يبطل قواعدهم أيضاً، فإنه لا يلزم من المعصية الصادرة عن العباد - مع أنه تعالى لم يردها منهم - كونه مغلوباً، لأنّه تعالى إنما يكون مغلوباً إذا لم يتمكّن من فعل

ص: ٥٦

ضد إرادتهم، لكنه تعالى متمكن قادر عليه، وإنما لم يفعله لأنّه أراد إيقاع الفعل من العبد على جهة الاختيار. ثم انظر إلى قوله عليه السلام: ولم يرسل الأنبياء لغواً، ولم ينزل الكتب للعباد عبثاً، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلًا، كما قال تعالى فإنه مبطل لقواعدهم أيضاً، حيث يقولون: إنه تعالى لا يفعل لغرض ولا لمصلحة ولا لحكمة، ولم يخلق الرجل للمشي ولا اليد للبطش ولا اللسان للنطق، إلى غير ذلك من الأعضاء، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما لحكمة ولا لغاية ولا لغرض أبته، بل خلق جميع ذلك لا لفائدة راجعة إليه ولا إلى خلقه، بل لا لفائدة أصلاً! وهذا بعينه هو العبث والباطل واللعب! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وسائل أبو حنيفة (١) ١ الكاظم عليه السلام فقال: المعصية ممن؟

قال الكاظم عليه السلام: المعصية إما من العبد، أو من ربّه،

١- النعمان بن ثابت بن زوطى، مولى بنى تيم الله الكوفى، ينتمى إليه المذهب الحنفى، درس عند الإمام الصادق عليه السلام، كان خرّازاً بيع الخزّ، ولد سنة ٨٠هـ، روى عن عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له، مات سنة ١٥٠هـ. سير أعلام النبلاء ٦: ٣٩٠.

ص: ٥٧

أو منها:

فإن كانت من الله تعالى فهو أعدل وأنصاف من أن يعذب عبده الضعيف ويأخذه بما لم يفعله.

وإن كانت المعصية منها، فهو شريكه، والقوى أولى بإنصاف عبده الضعيف.

وإن كانت المعصية من العبد وحده، فعليه وقع الأمر، وإليه توجه الذم والمدح، وهو أحق بالثواب والعقاب، ووجبت له الجنة والنار [\(١\)](#)

١.

فقال أبو حنيفة: ذُرْيَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ [\(٢\)](#).

احتَجَتِ الأَشْاعِرَةُ بِوْجُوهِ:

الأَوْلَى: أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ كَانَ فَاعِلًا، فَإِنَّ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ التَّرْكِ لِزَمَانِ الْجَرْبِ، وَإِنْ تَمَكَّنَ، فَإِنَّ لَمْ يَفْتَقِرْ التَّرْجِيحَ إِلَى مَرْجِحٍ لِزَمَانِ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْطَّرْفَيْنِ الْمُتَسَاوِيْنِ عَلَى الْآخَرِ لَمْرَجِحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ افْتَقَرَ، فَذَلِكَ الْمَرْجِحُ إِنْ وَجَبَ مَعَهُ

١- أعلام الدين في صفات المؤمنين للديلمي: ٣١٨.

٢- آل عمران: ٣٤.

ص: ٥٨

ال فعل لزم الجبر، وإلاّ عاد البحث إليه فيتسلسل.

الثاني: أنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ عَلِمَ وَقْرَعَ الْفَعْلِ وَجْبَ وَقْعَهُ، وَإِلَّا لَزَمَ انْقلَابَ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى جَهْلَهَا، وَهُوَ مَحَالٌ، وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَهُ اسْتِحَالَ وَقْعَهُ، وَعَلَى كُلِّ الْتَّقْدِيرَيْنِ يَلْزَمُ الْجَبَرَ.

الثالث: العبد لو كان فاعلاً لكان شريكًا مع اللَّهِ تَعَالَى وهو محال.

الرابع: أَنَّ الإِيمَانَ لَوْ أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكَافِرِ لَزَمَ عَجَزَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْكَافِرَ قَدْ وَقَعَ مِرَادَهُ وَهُوَ الْكُفَرُ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُعْ مِرَادَهُ وَهُوَ الإِيمَانُ.

والجواب عن الأول: من حيث المعارضه، ومن حيث الحلّ:

أمّا المعارضه، فإنّا نورد دليлем في حقّ اللَّهِ تَعَالَى ونقول:

اللَّهُ تَعَالَى إِذَا فَعَلَ فَعْلًا، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ تَرْكِهِ لَزَمَ الْجَبَرَ، وَلَا يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى مُخْتَارًا فِي أَفْعَالِهِ، بَلْ يَكُونُ مُوجَبًا، وَهُوَ كُفَرٌ، لِأَنَّهُ مذهبُ الْفَلَاسِفَةِ.

ص: ٥٩

وإن تمكّن من الترك، كانت قدرته على الفعل والترك واحدة، فإذا رجح الفعل، فإن لم يفتقر إلى مرجح لزم ترجيح أحد الطرفين على الآخر لا لمرجح، وهو محال عندهم، وإن افتقر إلى مرجح، فذلك المرجح إن وجب معه الفعل لزم الجبر، فيكون الله تعالى موجباً، وهو محال، وإن لم يجب عاد البحث فيه.

فما هو جوابهم عن الله تعالى هو جوابنا عن العبد.

وأماماً الحل، فإنّا نقول:

أولاً: أنه يجب معه الفعل.

قوله: يلزم الجبر.

قلنا: لا نسلم، فإن الفعل هنا يجب بقدرة العبد وإرادته، والجبر إنما يلزم لو وجّب لا بقدرتة وإرادته.
وأماماً ثانياً: فإنّا نقول: إنه لا يجب معه الفعل.

قوله: يلزم ترجيح أحد الطرفين المتساوين على الآخر لا لمرجح.

قلنا: نمنع تساويهما، بل يكون الفعل أرجح وإن لم ينته إلى حد الوجوب، وترجح الراجح ليس بمحال.

ص: ٦٠

وأمّا ثالثاً: فإنّا نمنع استحالة ترجيح أحد الطرفين المتساوين على الآخر عند القادر لا لمرجح، فإنّ العلم القطعى حاصل بأنّ الجائع إذا قدّم إليه رغيفان متساويان فإنه يتناول أحدهما من غير أن ينتظر وجود مرّجح، وأنّ العطشان إذا وجد ماءين متساوين فإنه يختار أحدهما ولا - يموت عطشاً إلى أن يحصل له المرّجح، والهارب من السبع اذا اعترضه وله طريقان متساويان فإنه يسلك أحدهما ولا يتظر وجود المرّجح.

والأصل في ذلك: أنّ القادر يفعل بواسطة القصد والإختيار ودعوى الداعي إلى الفعل، وهذا الداعي هو علم الفاعل أو ظنه بأنّ ما يفعله ضار أو نافع فيه، وهو يقصد الخير، فإذا تعدد طريقه وتساوي الطريقان في حصوله، فإنه يسلك أحدهما من غير مرّجح، لأنّ مطلوبه يحصل بكلّ واحد من الطريقين، والمراد هو القدر المشتركة، والخصوصيات لا مدخل لها في قصده، بل أيّها حصل حصل مقصوده.

والجواب عن الثاني: من حيث المعارضة، ومن حيث

ص: ٦١

الحلّ.

أمّا المعارضة: فإنّ دليлем وارد في حقّ الله تعالى لأنّه تعالى لو علم وقوع الفعل عنه، فإنّ جاز أن لا يقع لزم تجويز الجهل عليه تعالى وإن امتنع لزم الجبر وانتفت قدرة الله تعالى فيكون الله تعالى موجباً لا مختاراً، وذلك عين الكفر.

وأمّا الحلّ: فإنّا نقول: العلم تابع للمعلوم وحكاية عنه وغير مؤثر فيه، والحكاية قد تتقّدم المحكى، كما تقول: غداً تطلع الشمس من المشرق، فإنّه حكاية عن طلوع الشمس متقدّمة عليه، وقد تتأخر عن المحكى، ولا يلزم منه وجوب المعلوم، وذلك لأنّ العلم والمعلوم أمران متطابقان، ولا علم إلا وهو بإزاره معلوم.

والأسأل في التطابق هو المعلوم دون العلم، فإذا تعلق العلم بوجود زيد في الدار، فلو لا أن يكون لوجود زيد في الدار تحقق -أمّا قبل العلم أو بعده أو معه- لم يتعلق العلم به، فهو تابع غير مؤثر في المعلوم إيجاباً أو امتناعاً، نعم إذا فرضت تعلق العلم به فقد فرضت وقوع المعلوم، لأنّ

ص: ٦٢

فرض وقوع أحد المتطابقين يستدعي فرض وقوع الآخر، فإذا فرضت وقوع المعلوم حصل له وجوب الالماحـ، وكذا إذا فرضت ما يتطابقه، وكما أنـ هذا الوجوب مع فرض وقوع المعلوم لا يؤثـر في الامكان الذاتي للمعلوم، كذا فرض العلم الذي هو مطابقه ولا فرق بين علم الله تعالى في ذلك وعلم الواحد منـا، فإنـا إذا علمنـا وجود زيد في الدار، لو لم يكن موجودـاً في الدار لزم أنـ لا يكونـ ما فرضناه علمـاً، وإنـقلابـ الحقائق محـالـ، فيجبـ أنـ يكونـ زيد موجودـاً، حتىـ يمكنـ تحقـقـ علمـنا بهـ، وكما أنـ وجودـ زيد في الدار يكونـ مستـنـداً إلىـ إرادـتهـ وقدـرـتهـ لاـ إلىـ علمـناـ، كذلكـ علمـ اللهـ تعالىـ غيرـ مؤـثرـ فيـ المعلومـ.

وعنـ الثالثـ: أنهـ خطـأـ، فإنـ الشرـكةـ إنـماـ تتحقـقـ لوـ قلـناـ:

إنـ العـبدـ قادرـ لـذـاتهـ عـلـىـ جـمـيعـ الأـشـيـاءـ غـيرـ مـغلـوبـ فـيـ شـئـ مـمـاـ يـريـدهـ، أـمـاـ إـذـاـ قـلـناـ: إنـ اللهـ تـعـالـىـ قدـ منـحـهـ قـدرـةـ وـإـرـادـةـ باـعـتـارـهـاـ يـؤـثـرـ فـيـ بـعـضـ الـأـفـعـالـ، وـأـنـ اللهـ قـادـرـ عـلـىـ تـعـجـيزـ وـقـهـرـهـ وـسـلـبـ قـدـرـتـهـ وـإـرـادـتـهـ، فإـنـهـ لاـ يـلزمـ أنـ

ص: ٦٣

يكون شريكًا للله تعالى

وعن الرابع: أن العجز إنما يلزم لو لم يقدر الله تعالى على قهر الكافر على الإيمان، أما على تقدير أن يقدر الله تعالى على قهره عليه وإجباره، فإنه لا يكون عجزاً، لكن الله تعالى لم يرد منه إيقاع الإيمان كرهًا، بل على سبيل الإختيار، لئلا يصبح التكليف منه تعالى فأى عجز يتحقق حينئذ إذا لم يؤمن العبد باختياره؟!

فإن السلطان إذا أمر وزيره أن يفعل فعلاً يكون الوزير فيه مختاراً لا مجبراً، بل فرض السلطان إليه الاختيار، فإنه إذا لم يتخير فعله لم ينسب السلطان إلى عجز، نعم لو أراد السلطان منه الفعل كيف كان - سواء كان باختيار الوزير أو بغير اختياره - فإذا لم يفعل الوزير الفعل ثبت العجز، والفرق بين الصورتين ثابت.

ول يكن هذا آخر ما نورده في هذا الكتاب

والله الموفق للصواب

ولله المرجع والمأب

تعريف مركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسُكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبهٔ ٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحْمَ اللَّهُ عَنْدَ أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بنادر البحار - في تشخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الإسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا، الشیخ الصدق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسسة مجتمع "القائمة" الثقافية بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادی" - "رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعره بأهل بيته (صلوات الله عليهما) ولا سيما بحضره الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) وباحثه صاحب الزمان (عَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِرْجَهُ الشَّرِيفَ)؛ ولهذا أُسس مع نظره ودرايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠هـ) مركز "القائمة" للتحرّي الحاسوبي - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧هـ) تحت عناء سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجماع، بالليل والنهار، في مجالاتٍ متعددة: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و أهل البيت عليهم السلام) و معارفهم، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأدق للمسائل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلاط المبتذلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعه ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بياущ نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاب، توسيع ثقافة القراءة و إغواء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إناة المنابع اللازم لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بشّها بالأجهزة الحديثة متضاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المراقب و التسهيلات - في آكاف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتب، نشرة شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينية، السياحية و...

د) إبداع الموقع الإلكتروني "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع آخر

ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في الفنون القرآنية

و) الإطلاق و الدّعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الأخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التقليدي و اليدوي للبلوتون، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجماع، الأماكن الدينية كمسجد جمکران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربّي (حضوراً و افتراضياً طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/شارع "مسجد سيد/" ما بين شارع "بنج رمضان" و"مفترق" وفائي/ "بنية" القائمية"
 تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (١٤٢٧=) الهجرية القمرية
 رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-(٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢٥٧٠٢٢-(٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢(٠٢١)

التَّجَارِيَّةُ وَالْمَبَيْعَاتُ ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥(٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شَعَّيْة، غير حكومية، وغير ربحية، اقتُنِيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُؤْفَى الحجم المتزايد والمتبقي للأمور الدينية والعلمية الحالية ومشاريع التوسيع الثقافية؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمَى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - في حد التَّمكُّن لـكلَّ أحدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ وَاللَّهُ وَلِنَا التَّوفِيق.



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

